

المنبر المصري  
لحقوق الإنسان  
Egyptian Human Rights Forum  
Forum Egyptien pour les Droits de l'Homme

# رؤية للتوافق حول سبل مواجهة الأزمة الاقتصادية في مصر

إعداد

ماجد مندور



## المنبر المصري لحقوق الإنسان

تجمع مستقل للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان المصريين الذين يجمعهم إيمان لا يتجزأ بالقيم العالمية لحقوق الإنسان، ورؤية عامة مشتركة لضرورة تأسيس نظام سياسي في مصر يقوم على احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة. تأسس المنبر كمنظمة غير حكومية، ويضم في عضويته وبصفتهم الشخصية عدداً من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان المنتمين لمجالات مهنية وأكاديمية متنوعة، يسعى المنبر إلي التنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية المستقلة لحقوق الإنسان من أجل تعزيز الحماية الدولية لحقوق الإنسان.

**مداولات المهجر:** هي سلسلة أوراق سياسات أعدت بناء علي مداولات ومشاورات معمقة برعاية المنبر المصري لحقوق الإنسان حول واقع ومستقبل حقوق الإنسان في مصر. وقد شارك في هذه المداولات مجموعة من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، والأكاديميين ونشطاء المجتمع المدني المصري المقيمين حالياً في البلدان الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا وقطر. وتمثل الأوراق محاولة أولية لفهم جذور وخلفيات تدهور الحالة الحقوقية في مصر، واجتهاد من المساهمين فيها في طرح رؤى وبدائل يمكن أن تشكل أجندة عمل طويلة المدى للتفاعل مع سياسات حقوق الإنسان في مصر.

**ماجد مندور:** محلل سياسي وكاتب في Arab Digest و Middle East Eye و Open Democracy. تركز أبحاثه على العنف السياسي والقمع الحكومي والتشكيل الطبقي والتنمية الرأسمالية في العالم العربي، وكذلك على العلاقات الدولية في الشرق الأوسط. هو معلق في عدد من المنصات الإعلامية ومؤلف كتاب سيصدر قريباً من مطبع I.B. Tauris بعنوان "مصر تحت السيسي". الكتاب سيتناول التطورات الاجتماعية والسياسية في مصر منذ انقلاب 2013.

## مقدمة

يمكن القول بأن مصر تشهد حالياً واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في تاريخها. وبالرغم من صعوبة تقييم عمق الأزمة وتأثيراتها فهناك أمر واحد مؤكد، وهو أن تأثيراتها ستكون جذرية ودائمة. هذه الأزمة العاصفة، والتي لا يمكن بأي حال اعتبارها كأزمة اقتصادية عادية، تكشف وبشكل جلي عن أزمات سياسية واجتماعية تعمقت كأثر مباشر للاختيارات السياسية التي اتخذتها النخب العسكرية في مصر وقاعدتها الجماهيرية على مدار العقد الماضي.

تنطلق هذه الورقة من إطار نظري، أساسه أن الأزمة الاقتصادية في البلاد لم تحدث كنتيجة ثانوية لسياسة اقتصادية خاطئة، أو فشل عرضي لسياسة عامة منفذة من قبل موظفين تكنوقراط، بل إن هذه الأزمة هي نتيجة مباشرة لمشروع النظام السياسي الحالي الشمولي، والذي قام بالتركيز المفرط للسلطة ووضعها في أيدي المؤسسة العسكرية على حساب القوى والتيارات الاجتماعية الأخرى، وذلك بدعم شعبي واسع النطاق. هذا المشروع الذي يمر حالياً بأزمة عميقة، سيكون رد فعل النخب السياسية، سواء في النظام والمعارضة، هو العامل الحاسم في تحديد طبيعة وحجم تأثيرات تلك الأزمة طويلة المدى.

من هذا المنطلق، ستحاول الورقة تحليل أعراض الأزمة وأسبابها وتأثيراتها على المدى الطويل، لتنتهي بتوصيات ومقترحات نحو الطريق الذي يمكن المضي فيه قداماً.

جدير بالذكر، بأن هذه الورقة تهدف إلى أن تكون ورقة عمل، ولا تطمح إلى تقديم إجابات قاطعة على جميع الأسئلة، خاصة وأن الأزمة تتطور باستمرار، ولا يزال مقدار عمقها وتأثيرها غير واضحين، فضلاً عن أن القضايا المثارة في هذه الورقة معقدة بحيث يصعب الإجابة عليها في ورقة واحدة، بما يجعل هناك حاجة إلى أوراق أخرى ووجهات نظر إضافية لتناول وفحص الموضوع من زوايا مختلفة.

## أعراض للأزمة

حتى وقت كتابة هذه السطور في مايو 2023، ما يزال الاقتصاد المصري يتعرض لضغوط شديدة، أبرز تلك الضغوط هو تخفيض قيمة العملة المحلية "الجنيه" ثلاث مرات على مدى عام سابق، أدي إلي فقده ما يقرب من نصف قيمته في هذه التخفيضات<sup>1</sup>. مع تكهنات منتشرة على نطاق واسع بأن التخفيضات المستقبلية لقيمة الجنيه هو أمر قادم لا محالة. من ناحية أخرى يتم تداول سعر 42.5 جنية مصري مقابل الدولار الأمريكي للعقود الآجلة غير القابلة للتسليم التي مدتها 12 شهراً (non-deliverable forward contracts trading)، وذلك اعتباراً من 13 أبريل. الأمر الذي يؤكد تلك التوقعات بحدوث انخفاض مستقبلي حاد في قيمة العملة. جدير بالذكر أن

<sup>1</sup> Al Jazeera, 2023

السعر الرسمي للدولار الأمريكي بلغ في يوم كتابة التقرير 30.9 جنيهاً مصرياً<sup>2</sup>. هذا الأداء المتراجع للجنيه المصري جعله يحتل المركز السادس في قائمة أسوأ العملات أداءً في العالم عام 2023<sup>3</sup>.

أدى هذا الانخفاض السريع في قيمة العملة إلى زيادة سريعة في معدل التضخم، وصل إلى معدل 32.7% في مارس 2023، أي أقل بقليل من الرقم القياسي على الإطلاق البالغ 32.9% والذي وصلت إليه مصر في يوليو عام 2017 في أعقاب قرض صندوق النقد الدولي، والذي بلغ قيمة 12 مليار دولار أمريكي، حيث أدى لخسارة الجنيه نصف قيمته مرة واحدة<sup>4</sup>. هذا الارتفاع الكبير في معدلات التضخم أدى إلى زيادة موازية وتضخم في أسعار السلع والمواد الغذائية بلغت نحو 61.25% في فبراير 2023<sup>5</sup>، الأمر الذي انعكس مباشرة وكانت له عواقب مدمرة على القدرة الشرائية للفقراء وذوي الدخل الثابت. وعلى كل حال، سيستمر التضخم في الارتفاع طالما استمر الجنيه في خسارة قيمته، وهو ما يتبعه ارتفاع سريع لمعدلات الفقر. وهنا لا يحتاج المرء سوى تذكر أثر تخفيض قيمة العملة في عام 2016، والذي تبعه زيادة سريعة في معدلات الفقر من نسبة 27.8% في عام 2015 إلى 32.5% في عام 2018، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ودفع 5 ملايين شخص إلى ما تحت خط الفقر، في فترة قصيرة بلغت حوالي ثلاث سنوات<sup>6</sup>.

لكن وبالمقارنة مع ما حدث في عام 2016، لم يؤد انخفاض قيمة الجنيه هذه المرة إلى تدفق رأس المال والعملية الصعبة كما حدث من قبل، الأمر الذي كان له عواقب مدمرة على أداء القطاع الخاص، والذي ظهرت عليه علامات الانكماش على مدار 25 شهراً الماضية على التوالي قبل ديسمبر 2022<sup>7</sup>. وظهر أكبر انكماش في القطاع الخاص في شهر نوفمبر من نفس العام وهو الانكماش الأكبر منذ تفشي جائحة كورونا (Covid-19) في مارس 2020<sup>8</sup>. والذي كان مدفوعاً بهدف السيطرة على الواردات وزيادة تكاليف الإنتاج (جدير بالذكر أن 47% من الواردات تستخدم كمدخلات للإنتاج، بما يجعل انخفاض قيمة الجنيه عقبة مباشرة أمام الإنتاج المحلي<sup>9</sup>.

يمثل نقص العملة الصعبة أحد الأزمات المستمرة في الاقتصاد مؤخراً، فبالرغم من إعلان رئيس الوزراء مدبولي في 28 يناير<sup>10</sup>، تصفية حجم الواردات المتراكمة، والتي قدرت بنحو 5 مليارات دولار أمريكي حتى ديسمبر 2022

<sup>2</sup> Ismail N. I.,2023

<sup>3</sup> Shan,2023

<sup>4</sup> Reuters,2023

<sup>5</sup> AP News,2023

<sup>6</sup> VOX,2019

<sup>7</sup> Reuters,2023

<sup>8</sup> Reuters,2022

<sup>9</sup> Diab,2023

<sup>10</sup> Business Today,2023

11 إلا أنه واعتبارًا من مارس 2023، تم تعليق دخول كميات جديدة من الشحنات المتراكمة في الموانئ المصرية قدرت بقيمة 4 مليارات دولار<sup>12</sup>. مرة أخرى تسبب نقص العملة الصعبة، في نقص السلع وارتفاع الأسعار.

أكثر الآثار تدميرًا للأزمة، وربما يُعتبر السبب الكامن وراءها، هو صعوبة الوصول إلى الأسواق المالية الدولية. لكن في الواقع، فإن اعتماد النظام المتزايد على الديون هو الذي أشعل سلسلة التداعيات التي أدت إلى الكارثة الاقتصادية الحالية (والتي سيتم تناولها بالتفصيل في القسم التالي). كانت صعوبة الوصول إلى التمويل الدولي واضحة في معدلات الفائدة المبالغ فيها التي يتعين على النظام دفعها لجمع رؤوس الأموال. مثال لهذا، أصدر النظام في فبراير 2023 أول "صكوك" إسلامية بقيمة بلغت 1.5 مليار دولار، وبفائدة باهظة بلغت 11.125%، حيث تم استخدام رأس المال الذي تم جمعه من إصدار هذه الصكوك على الفور لدفع ما قيمته 1.25 مليار دولار أمريكي من سندات العملة الصعبة، والتي كانت مستحقة الدفع في نفس الوقت تقريبًا.<sup>13</sup> من ناحية أخرى، كان قد بلغ سعر الفائدة على سندات اليوروبوندز 5.577% في حالة أخذ ديون إضافية بأسعار فائدة أعلى لسداد الديون المستحقة بأسعار فائدة أقل بكثير، الأمر الذي أدى إلي تزايد الضغط على الميزانية العامة المضطربة بالفعل. مثال آخر مثير للقلق، هو فشل إصدار السندات في أبريل وعدم تمكن النظام إلا من بيع 0.04% من السندات الصادرة، أي ما قدره 1.09 مليون جنيه فقط من أصل ما يزعم كونه يقدر بـ 3 مليارات جنيه مصري<sup>14</sup>. كأثر مباشر لتأثر المستثمرين بمخاوف الانخفاض الوشيك لقيمة العملة تأثرًا بمطالبات رفع أسعار الفائدة إلى 28%، في حين تم طرح السندات بما بلغ 21.7%، الأمر الذي أدى إلى فشل الإصدار.

ليس هذا فحسب، فقد تأثر التصنيف الائتماني لمصر بسبب تزايد المخاوف من عدم قدرة النظام على الوفاء بالتزاماته والهشاشة التي أظهرها الاقتصاد، حيث خفضت وكالة موديز التصنيف من B3 إلى B2، الأمر الذي جعل التصنيف الائتماني أعلى بـ 6 مستويات عن المعتاد، بما يضعها على قدم المساواة مع أنجولا.<sup>15</sup> جدير بالذكر، أن انخفاض مستوى احتياطات العملة الصعبة كان أحد الأسباب التي ذكرتها وكالة موديز لخفض التصنيف. وبالنظر إلى أن مصر لديها بالفعل احتياجات تمويلية خارجية تبلغ 19 مليار دولار أمريكي في عام 2023 و22.5 مليار دولار أمريكي في عام 2024<sup>16</sup>، فإن الوضع هنا يبعث على القلق الشديد، ويعزز من احتمالية حدوث أزمة ديون طويلة الأمد.

كل ما سبق يمكن اعتباره أعراض لأزمة اقتصادية عميقة، قد تستمر لفترة في المستقبل المنظور. لكن التأثير الحقيقي المدمر سيكون على حساب حياة الملايين من المصريين، والذين سيسقطون أكثر نحو هاوية الفقر، كما

Wahba & El-Tablawy,2022<sup>11</sup>

Hendawi,2023<sup>12</sup>

Saba,2023<sup>13</sup>

Ismail & El-Tablawy,2023<sup>14</sup>

Song,2023<sup>15</sup>

Fitch,2023<sup>16</sup>

ستقع الخدمات العامة المنهكة بالفعل في براثن الإهمال، ومن ناحية أخرى سيواصل القطاع الخاص المصري دوامة الهبوط والانكماش. وفي ظل هذا كله، ستؤدي أزمة المالية العامة إلى التعجيل للوصول إلى حلقة الهلاك المفرغة بين القطاعين العام والخاص، حيث يؤدي انهيار موارد المالية العامة إلى دفع الاستثمار الخاص والاستهلاك إلى الانكماش، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى ركود كبير، سيؤثر بدوره سلباً على المالية العامة. في الحقيقة، هذا الوضع لا يثير إلا الارتعاب والقلق البالغين، وي طرح سؤالاً هاماً: كيف وصلنا إلى هنا؟

## ديناميكيات الأزمة

ترجم الرواية الرسمية للنظام أن جذور الأزمة الاقتصادية تكمن في التباطؤ الاقتصادي الدولي بعد تفشي جائحة كورونا وما لحقها من تصاعد موجة التضخم العالمية ثم الحرب في أوكرانيا. ويمكن القول مبدئياً بأن هذا الادعاء له أساس صحيح، حيث شهدت السنة المالية 2021/22 تدفق 21 مليار دولار أمريكي على مصر من الأموال الساخنة (عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل في أدوات الدين المصرية)، إلا أنه بين يناير ومارس 2022 تدفقت عكسياً إلى خارج البلاد 14.8 مليار دولار أمريكي بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا وبدء رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة<sup>17</sup>. الأمر الذي شكل ضغطاً هائلاً على احتياطات العملة الصعبة في البلاد ووضعها في وضع خطر للغاية. لكن بالنظر لجوهر الأزمة، نجد أن هذا المنطق يتجاهل ببساطة العيوب الجوهرية التي تعيب نموذج النظام السياسي والقائم على الرأسمالية العسكرية، واعتماده بالأساس على فورة الاقتراض الهائلة لإحكام قبضته على اقتصاد البلاد. هذه الصبغة العسكرية لرأس المال ليس نتيجة ثانوية للسياسة الاقتصادية للنظام، ولكنه جزء من استراتيجية أشمل لعسكرة الحياة الاجتماعية والسياسية في مصر، بهدف نهائي هو تراكم السلطة في أيدي المؤسسة العسكرية، على حساب القوى الاجتماعية الأخرى.

سياسة النظام هنا بسيطة إلى حد ما، فمن خلال تزايد الإنفاق الهائل على المشاريع الوطنية الكبرى، والتي قدرت صحيفة فاينانشيال تايمز قيمتها بـ 400 مليار دولار أمريكي<sup>18</sup> سيزيد الجيش من حصته الاقتصادية فيها بشكل كبير من خلال التنفيذ المباشر لهذه المشاريع أو إدارتها. الأمثلة على هذا كثيرة بما لا يمكن حصرها، ولكن هناك بعض الأمثلة قد تكفي لتوضيح هذا التوجه، أبرزها مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، والذي يُقدر ميزانيته بحوالي 58 مليار دولار<sup>19</sup>، وينفذ هذا المشروع شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، والتي يمتلك فيها الجيش حصة تبلغ 51% من خلال جهاز مشاريع أراضي القوات المسلحة وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية، في حين أن الحصة التي تمتلكها وزارة السكان تبلغ 49% من هذه الشركة.<sup>20</sup>

<sup>17</sup> Español, Al-Monitor, 2022

<sup>18</sup> England, Financial Times, 2022

<sup>19</sup> Egypt Independent, 2019

<sup>20</sup> Egypt Independent, 2019

هذه المشاريع ليست استثنائية، فهناك مثال آخر سيئ السمعة وهو مشروع توسيع قناة السويس، والذي تم باستثمارات بلغت 8 مليارات دولار أمريكي، وقام الجيش بتنفيذها أيضاً.<sup>21</sup> ليس هذا فحسب، فالجيش يشارك أيضاً في مروحة واسعة من المشروعات الكبرى مثل تحديث شبكة الطرق، واستصلاح الأراضي، كما يتوسع في أنشطة تداخل مع القطاعات التجارية الأخرى مثل صناعة الأسمت وقطاع السلع الاستهلاكية (Sayigh) (Y. Owners of the Republic: An Anatomy of Egypt's Military Economy, 2019). وتكمن مشكلة هذه السياسة في أنها لم تساعد في رفع من الحالة التنافسية الدولية للاقتصاد المصري، أو حتى تحسين إجمالي الطلب المحلي، وكلاهما شرط أساسي للنمو الاقتصادي المستدام، لكنها كانت على النقيض مجرد أداة لإثراء الجيش من خلال الاستيلاء على الأموال العامة، وتحديدًا من خلال الاقتراض الضخم، الذي سيتم تسديده الآن من قبل دافعي الضرائب المصريين.

نظرة سريعة على الأرقام تظهر التدهور الكبير في موقع مصر التنافسي دولياً، الأمر الذي يعكس فشل سياسة النظام. مثال على هذا، كان عجز الميزان التجاري لمصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي -2.2% (سالب) في عام 2013، وتدهور إلى -3.7% في عام 2022، ووصل إلى -6.1% في عام 2017، بما يعكس فشل النظام في تحسين المكانة العالمية للاقتصاد الوطني<sup>22</sup>. وإذا نظرنا إلى الجانب المحلي، فبالإضافة إلى الأداء المتردي للقطاع الخاص، كما تم الإشارة إليه أعلاه، فإن مستوى الاستهلاك الوطني قد شهد انخفاضات درامية، فعلى سبيل المثال، بين عامي 2015 و2018، واستناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، سجل مستوى الاستهلاك الوطني انخفاضاً قدر بنسبة 9.7%، وكان الانخفاض الأكبر في المناطق الحضرية، حيث انخفض الاستهلاك هناك بنسبة 13.7%. بين عامي 2018 و2020<sup>23</sup>. كما سجل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء انخفاضاً آخر في الاستهلاك بنسبة 1.8%<sup>24</sup>. غطي التقرير أيضاً تأثير جائحة كوفيد-19، والتي من المتوقع أنها قد تسببت في مزيد من الانخفاض في الاستهلاك في تلك الفترة. ويمكن القول إن هذه الانخفاضات المتزايدة في الاستهلاك تشير إلى فشل النظام في بناء سوق محلي قوي، تشكل محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، خاصة في ظل الوضع الدولي التنافسي الضعيف الذي يحتله الاقتصاد المصري. هذا الفشل في كلا المسارين رسخ لهشاشة نموذج النظام الرأسمالي العسكري.

عجلت عملية الاعتماد المفرط على الديون بحدوث الأزمة الاقتصادية، والتي تحولت إلى قنبلة موقوتة، في ظل افتقار النظام إلى قاعدة اقتصادية قوية، الأمر الذي جعل حجم الدين الخارجي يقفز من 43 مليار دولار أمريكي في عام 2013 إلى 158 مليار دولار أمريكي في مارس 2022. وهي الأرقام المرجح أن تكون أقل من الواقع، لأنها تتجاهل ديون العملة المحلية المملوكة للأجانب (الأموال الساخنة)، والتي بلغت ذروتها عند 34 مليار دولار أمريكي في سبتمبر 2021، حيث يتم احتساب هذا النوع من تدفقات رأس المال كدين محلي، وهو أمر مفضل

Feteha, 2015<sup>21</sup>Trading Economics, 2023<sup>22</sup>CAPMAS, Report on Income and Expenditure and Consumption, 2019<sup>23</sup>CAPMAS, Report on Income and Expenditure and Consumption, 2020<sup>24</sup>

إلي حد كبير. وكان قد اتبع البنك المركزي في عهد طارق عامر سياسة مغازلة هذه الأموال المتقلبة من خلال تثبيت سعر الصرف، بطريقة تقلل من المخاطر على هؤلاء المستثمرين، إلا أن هذه السياسة لم تمنعهم من سحب المليارات عندما اندلعت الحرب في أوكرانيا.

هذا بالإضافة إلي قروض قد يبدو أنها غير محتسبة تماماً كما ورد أعلاه، وغير وارد في إحصاءات البنك المركزي، مثل القرض الذي قدمته روسيا بقيمة 25 مليار دولار لبناء محطة للطاقة النووية في الضبعة، والتي يبدو أن بنائها يجري على قدم وساق. هناك أيضاً قروض مضمونة من الحكومة حصلت عليها هيئات عامة، وتم حذفها أيضاً من الإحصاءات الرسمية، حيث قدرت في مارس 2021 بنحو 19٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم ضخم للغاية. وعليه، فإن مستوى الديون ربما قد يكون أعلى بكثير مما هو معلوم أو مبلغ عنه رسمياً، وهو ما يشير إلي أن الأزمة أعمق وأكبر بكثير.<sup>25</sup> وبوضع كل هذا في سياق واحد، فإن العبء الإجمالي لخدمة الدين قد يستهلك حُمسي إجمالي إيرادات الدولة، وهي ثالث أعلى نسبة من بين 137 دولة صنفتها بلومبرج<sup>26</sup>.

في النهاية، يمكن القول بأن الاعتماد المتزايد على الديون، إلى جانب الإنفاق الضخم على المشاريع الضخمة ذات الفوائد الاقتصادية الضئيلة، كان بمثابة خليط متفجر، ساعدت عملية غزو أوكرانيا لاجراء الشراة اللازمة لإشعال فتيله، بتداعياتها التي أدت إلى موجة تضخمية عالمية، وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وتشديد أسواق الائتمان الدولية. أمام على مصر، أدت هذه التداعيات إلي جعل وجود صعوبة على النظام لاقتراض المزيد، وخلق موجة من الخوف لدي المستثمرين في الديون المصرية الذين غادروا السوق بأعداد كبيرة. وبمجرد أن النظام أصبح غير قادر على تجديد ديونه، انهار البناء الهش وتفجرت أزمة الديون الهائلة.

هذا النموذج للتنمية الاقتصادية والذي أدى بشكل مباشر إلى الأزمة الحالية، لم يكن مجرد انحراف أو خيارا تكنوقراطيا، بل هو جزء لا يتجزأ من التوجه الرئيسي للنظام وهو تحويل النظام السياسي المصري إلى نظام عسكري بالكامل. مع الهيمنة السياسية العلنية وسيطرة الجيش، كان هذا النموذج مستعصي نهائياً عن الفهم. وعليه، سيتم استعراض الطرق المتعددة التي تم بها تحقيق ذلك في القسم التالي.

## تحليل الأزمة

يمكن إرجاع تطور نسخة السيسي من رأسمالية الدولة العسكرية إلى مبررات سياسية في الأساس أكثر منها اقتصادية. في الواقع، من أجل فهم تطور الأزمة الاقتصادية بشكل كامل، يتعين على المرء دراسة النظام السياسي الذي مكّن المؤسسة العسكرية من استكمال سيطرتها الاقتصادية بالاعتماد على الديون، بما عجل

Roll,2022<sup>25</sup>

Bloomberg Abelsky,2023<sup>26</sup>



بحدوث الأزمة الحالية. في هذا الإطار، سيقوم هذا القسم بفحص سمات النظام السياسي بعد عام 2013، وكيف استطاع الجيش، من خلال عسكرة جهاز الدولة والنظام السياسي، الاستفادة من موقعه لتغيير المنطق الأساسي لتراكم رأس المال وتحويله لصالح لمصلحته الخاصة، بهدف نهائي يتمثل في تراكم الثروة، مع أكبر قدر ممكن من السلطة في يديها.

أول هذه السمات اللافتة للنظام السياسي منذ عام 2103 هو غياب وجود حزب حاكم مدني جماهيري، وهو ما كان سمة ثابتة للنظام السياسي المصري بدءاً من الاتحاد الاشتراكي في عهد عبد الناصر، وصولاً إلى حزب مصر، ثم الحزب الوطني الديمقراطي في عهد مبارك. فعلى الرغم من أن الانتخابات البرلمانية في عامي 2015 و2020 أنتجت في النهاية برلمانات أغلبيتها هم نواب حلفاء للرئيس، إلا أنه لا توجد أدلة ملموسة على كونهم يلعبون دوراً بارزاً في صنع السياسات فضلاً عن شغلهم نسبة معقولة من المناصب الوزارية في الحكومة. تظهر نظرة خاطفة على تشكيل مجلس الوزراء<sup>27</sup> بناءً على التعديل الوزاري الأخير في أغسطس 2022، أن وزيراً واحداً فقط من حزب مستقبل وطن هو وزير التجارة والصناعة أحمد، والذي كان أيضاً رئيساً للشؤون الاقتصادية في مجلس النواب عام 2020، في حين يتألف غالبية مجلس الوزراء تقريباً من التكنوقراط والدبلوماسيين وضباط الجيش<sup>28</sup>.

وبالرغم من أن البرلمان يهيمن عليه حالياً حزب موالي للنظام، وهو حزب مستقبل وطن، والذي يسيطر على 316 مقعداً من أصل 596، ويرأس 17 لجنة من أصل 25 لجنة<sup>29</sup>، فضلاً عن سيطرته على 75% من مقاعد مجلس الشيوخ<sup>30</sup>، إلا أن الحزب لا يتصرف في الواقع كما أنه الحزب الحاكم. ويبدو أن يكتفي بدوره المتمحور حول التصديق على سياسات النظام دون المشاركة الفعلية في صياغتها. وهو ما قد يوحي بأن ضعف الأداء البرلماني هو أمر مقصود ومتعمد وجزء لا يتجزأ من سياسة النظام المتمثلة في تركيز السلطة في أيدي الجيش والمؤسسات الأمنية.

أبرز مثال على هذا مسؤولية جهاز المخابرات العامة في الانتخابات البرلمانية عام 2015 عن هندسة تحالف انتخابي يهيمن على الانتخابات تحت قائمة "في حب مصر"<sup>31</sup>، حيث قام هذا البرلمان بعد انعقاده باقرار 40 قانوناً في جلسة واحدة في يناير 2016، وهي القرارات التي سبق أن أصدرها الرئيس المؤقت عدلي منصور<sup>32</sup> والتي كانت ضرورية لعسكرة النظام السياسي وإغلاق المجال العام بهدف إتمام الاستيلاء على السلطة من قبل المؤسسة العسكرية. أبرز الأمثلة على القوانين التي تمت الموافقة عليها في تلك الدورة هو قانون مكافحة الإرهاب

Enterprise,2022<sup>27</sup>Zineb,2022<sup>28</sup>Morsy,2021<sup>29</sup>Reuters,2020<sup>30</sup>Bahgat,2016<sup>31</sup>Middle East Eye,2016<sup>32</sup>

وقانون التظاهر، واللذان تم تصميمهما لإغلاق المجال العام تمامًا وإطلاق العنان للقمع السياسي بشكل جماعي. استمر هذا الاتجاه أيضًا في انتخابات عام 2020، عندما أصدر الرئيس تعليمات لقطاع الأمن الوطني باختيار المرشحين الذين لهم قبول لدى الجمهور للبرلمان المقبل، وذلك لعدم رضاه عن البرلمان الحالي ورئيسه.<sup>33</sup>

في الواقع، كان لغياب حزب حاكم مدني أثر في حدوث عدد من العواقب ساهمت في نشوء الأزمة الحالية، فبدون حزب حاكم مدني فعال، لا يوجد ثقل يستطيع موازنة سعي الجيش للهيمنة وعسكرة النظام السياسي والاقتصاد. فمع استبعاد المدنيين من عملية الحكم، أصبحت مؤسسة الجيش هي الحزب الحاكم الفعلي، والمنخرط بشكل رئيس في السياسة العامة والاقتصاد دون تمثيل المصالح الاجتماعية الأخرى، الأمر الذي مهد لبروز شكل النظام المتمثل في رأسمالية الدولة العسكرية، وهو ما كان سيصبح صعبًا لحد كبير في حالة وجود حزب حاكم قوي، مثل الحزب الوطني الديمقراطي.

جانبا آخر يتم التفاوضي عنه، ساهم غياب حزب مدني حاكم في إضعاف موقف الرئاسة في مواجهة المؤسسة العسكرية. فبدون توازن مدني، فإن قاعدة السلطة والجمهور الوحيدة للرئيس الحالي هي المؤسسة العسكرية، الأمر الذي يعني أنه سيكون غير قادر فعليًا على تمرير أي إصلاحات، قد تؤثر على نفوذ الجيش وهيمنته على الاقتصاد المصري. بصيغة أخرى، فإن الرئاسة كمؤسسة ستصبح عاجزة عن القيام بما هو ضروري لنزع عسكرة الاقتصاد المصري وإصلاح النظام السياسي، وهو ما ينعكس عمليًا في تباطؤ معدل الإصلاحات.

هذا التعقيد نتيجة غياب الحزب المدني القادر على العمل كموازن لعسكرة النظام السياسي يزيد بالاضعاف المتعمد للمؤسسات الرقابية العامة التي قد يمكن أن تقف صدىً أمام استيلاء المؤسسة العسكرية على السلطة. مثال لهذا في 9 يوليو 2015، صدر القرار الرئاسي رقم 89، والذي أعطى رئيس الجمهورية سلطة عزل رؤساء الهيئات الرقابية المستقلة لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو إذا اعتبرهم غير صالحين لهذه المناصب<sup>34</sup> الأمر الذي يخل بشكل مباشر باستقلالية هذه المؤسسات. هذه الاستقلالية الضرورية لها لأداء وظائفها بشكل سليم. جدير بالذكر بأن هذا القرار صدر على إثر تقرير صادر عن الجهاز المركزي للمحاسبات يزعم أن الفساد كلف الدولة المصرية ما يقدر بـ 600 مليار جنيه خلال الفترة من 2012 إلى 2015، وهو التقرير الذي كلف هشام جنيحة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في ذلك الوقت منصبه وتم اقالته بقرار من الرئيس<sup>35</sup> ووافق عليه البرلمان ليصبح قانوناً دون أي معارضة حقيقية. ليس هذا فحسب، فقد صدر القانون 207 عام 2017، الذي حصر اختصاص هيئة الرقابة الإدارية في القطاع المدني للدولة، وجعلها مسؤولة مباشرة أمام رئيس الجمهورية. ومن الجدير بالذكر أن أنشطتها كانت بالفعل مقتصرة فعلياً على القطاع المدني في الدولة، وهو ما تم تأكيده رسمياً بالقانون<sup>36</sup>

Mada Masr,2019<sup>33</sup>

EGY Law,2016<sup>34</sup>

Masrawy,2016<sup>35</sup>

Sayigh Y. ,Owners of the Republic: An Anatomy of Egypt's Military Economy,2019<sup>36</sup>

اقترن هذا الضعف العميق في الأجهزة الرقابية للدولة أيضاً بتقليص واسع في سلطة القضاء وتعديل الإطار القانوني للأعمال العامة، والذي كان من الممكن أن يصبح بمثابة كبح أيضاً لعسكرة النظام السياسي والاقتصاد. وبدأت إزالة المعوقات القانونية لوضع السلطة الاقتصادية في أيدي الجيش بالفعل مع الرئيس المؤقت عدلي منصور، الذي أصدر في يونيو 2014 تعديلاً على القانون رقم 89 لسنة 1998 في شأن العروض والمناقصات، بما يمنع أطرافاً ثالثة من الطعن في المناقصات والمزايدات القانونية العامة، مع رفع عتبة منح العقود العامة دون تقديم عطاءات مباشرة. أدت التغييرات التي أدخلها هذا القانون إلى تحول جذري في دور الجيش، والذي أصبح في حد ذاته وسيطاً اقتصادياً رئيسياً<sup>37</sup>. عبر تقليص سلطة المحاكم وفتح الطريق لمنح العقود العامة دون إشراف أو رقابة. كما سمحت عملية توجيه العطاءات بشكل غير تنافسي بسرقة ما يقدر بنسبة 5% إلى 30% من جميع العقود التي منحتها القوات المسلحة لمقاولي القطاع الخاص المسؤولين عن تنفيذ بعض المشاريع التي يديرها الجيش<sup>38</sup> وذلك دون رقابة قانونية أو شفافية.

ترافق ذلك مع هجوم على مجلس الدولة وهو الهيئة القضائية المسؤولة عن الفصل في النزاعات بين الجمهور والدولة وكذلك بين أجهزة الدولة المختلفة. حيث أدخلت التعديلات الدستورية في عام 2019 تغييرات في دور مجلس الدولة بتعديل المادة 190 التي تحدد اختصاصات مجلس الدولة، مع إزالة مسؤولية مراجعة العقود العامة، دون تعيين بديل. وتفاقم الوضع مع تعديل المادة 185، الذي أعطت رئيس الجمهورية صلاحية اختيار رؤساء السلطات القضائية من بين سبعة مرشحين. بالإضافة إلى النص على أن المجلس الأعلى للقضاء والذي يشرف على الترقيات والإعارات والتعيينات ليكون برئاسة الرئيس. الأمر الذي أضعف بشدة من استقلالية السلطة القضائية، بما في ذلك مجلس الدولة، بما استتبعه من إضعاف لمناعة أجهزة الدولة الأخرى أمام السعي الدؤوب لتركيك السلطة المفرط في أيدي المؤسسة العسكرية، باعتبارها قاعدة السلطة الرئيسية للسياسي. هذه التغييرات في الإطار القانوني مهدت الطريق أمام العسكرة الكاملة للنظام السياسي والدولة والاقتصاد.

القطعة الأخيرة من اللغز تكمن في اختراق الضباط العسكريين السابقين لأجهزة الدولة والقطاع العام، في سياسة تم سنّها لأول مرة في عهد مبارك، في محاولة من مبارك لمنع انقلاب الجيش، عن طريق تعيين ضباط الجيش السابقين في مناصب إدارية في القطاع العام وفي قطاعات الحكم المحلي عند التقاعد كوسيلة لزيادة دخلهم<sup>39</sup>. الأمر الذي أدى لاختراق الضباط السابقين الجهاز الإداري للدولة بدرجة غير مسبوقه. وبالرغم من أن الاختراق لا يُترجم بالضرورة لسيطرة اقتصادية مباشرة من قبل القوات المسلحة، إلا أنه يفتح الطريق لمنح عقود الأشغال العامة للقوات المسلحة، فضلاً عن أثره في فرض نفوذ واسع غير مبرر للمؤسسة العسكرية على حساب أجهزة الدولة، حيث تضمن المؤسسات العسكرية في هذه الوضعية استمرار تدفق العقود العامة.

Sayigh Y., Owners of the Republic: An Anatomy of Egypt's Military Economy, 2019<sup>37</sup>

Sayigh Y., Carnegie Endowment, 2023<sup>38</sup>

Sayigh Y., 2012<sup>39</sup>

جدير بالإشارة إلى أن تعيينات العسكريين المتقاعدين في أجهزة الدولة والقطاع العام تتم على أساس الولاء في الأساس، وليس على أسس أو معايير موضوعية. وبالنظر إلى مستوي هذا الاختراق من قبل العسكريين في الجهاز الإداري، نجد أنه من بين 72 هيئة عامة شملها استطلاع أجره يزيد صايغ، كان الضباط العسكريون المتقاعدون رؤساء ونواب رؤساء وأعضاء مجالس إدارة في أربعين هيئة منها. فضلاً عن شغلهم الوزارات المهمة للسياسة الاقتصادية، مثل وزارة التنمية المحلية والاستثمار والتعاون الدولي والتجارة والصناعة، فضلاً عن وزارة النقل<sup>40</sup>. في حين لا تشمل هذه التقديرات قطاعات الحكم المحلي، التي يحتلها أيضاً العسكريون المتقاعدون بكثافة، يشرح هذا بالتفصيل اقتباس مطول من دراسة صايغ التي أصدرها عام 2012 تحت عنوان " جمهورية الضباط":<sup>41</sup>

" يكفي مثال واحد لتوضيح الصورة الإجمالية الأوسع. ففي 22 فبراير 2012، وقع وزير الإنتاج الحربي اللواء علي إبراهيم صبري، اتفاقية لتطوير سوق الجملة بمحافظة الجيزة. ووقع عن الجانب الآخر الرئيس التنفيذي لسوق الجملة اللواء محمد سامي عبد الرحيم. وحضر اللقاء نائب محافظ الجيزة اللواء أسامة شمعة، وأمين عام المجلس المحلي اللواء محمد الشيخ؛ والأمين العام المساعد اللواء أحمد هاني.. فلو كان هناك ضابط سابق واحد فقط يشغل منصباً في كل هيئة تنفيذية على كل مستوى من مستويات قطاعات الحكم المحلي - وهو افتراض محافظ للغاية، فمن المؤكد أن المجموع سيصل إلى حوالي 2000 منصب يشغلها ضباط سابقون في القوات المسلحة."

هذا التوجه الذي يرجح كونه اشتد وتسارع على مر السنين بعد انقلاب عام 2013، ساعد في تعضيد هذه الهيمنة السياسية الكاملة كخيار سياسي وبناء نموذج النظام للرأسمالية العسكرية الأمر الذي كان يمكن عده سبباً جذرياً للأزمة. والسؤال الجوهرى الآن هو: هل سيتمكن النظام من تغيير تركيبته السياسية الأساسية لتجاوز الأزمة، أم سيتمسك بسياسته ويدفع مصر نحو الهاوية أكثر؟

## هل يستطيع السيسي إصلاح الاقتصاد؟

في ظل هذه الأزمة، يبدو أن السؤال الذي يطرحه الآن جميع الأطراف المعنية، من حلفاء النظام في الخليج إلى الدائنين والخبراء الدوليين، هو ما إذا كان هذا النظام سيتمكن من تنفيذ إصلاحات جذرية من أجل وقف السقوط الحر للاقتصاد؟ سؤال يبدو أن المؤشرات الأولية لردود فعل النظام تشير إلى أنه أمر غير مرجح، وأن النظام يُصر على مواصلة السير على طريق رأسمالية الدولة العسكرية.

<sup>40</sup> Sayigh Y., Owners of the Republic: An Anatomy of Egypt's Military Economy, 2019

<sup>41</sup> Sayigh Y., 2012

من ناحية النظام، يبدو أنه يري أن حل الأزمة يعتمد على سياسات متعددة ومتراطة، لكنها لا تغير الديناميكيات الأساسية لتراكم رأس المال العسكري. منها أولاً، الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، والذي تمكن النظام من التوافق عليه في ديسمبر/كانون الأول 2022. إلا أن قيمة القرض بلغت في نهاية المطاف 3 مليارات دولار، يتم تسديدها على مدى 46 شهراً<sup>42</sup>. وهي قيمة لا تكفي لتلبية الاحتياجات المالية الهائلة لمصر، لكنها من الناحية النظرية يمكن أن تكون بمثابة وسيلة لتأمين تمويل إضافي من الأسواق الدولية. ثانياً، إعلان برنامج الخصخصة في أبريل 2022، عن طريق بيع أصول الدولة بقيمة تبلغ 40 مليار دولار على مدى السنوات الأربع المقبلة لسد الفجوة التمويلية<sup>43</sup>. جدير بالذكر أن الحكومة كانت قد أعلنت لاحقاً عزمها بيع 32 شركة خلال العام الحالي، من بينها شركتان مملوكتان للجيش، هي صافي ووطنية<sup>44</sup>. ثالثاً، السعي لتأمين تدفقات رأسمالية من دول الخليج، من خلال بيع الأصول المملوكة للدولة إلى مستثمرين خليجيين استراتيجيين بكمية كافية لدرء الأزمة المتزايدة. وكما نرى، يتجاهل إعلان الدولة التزامها بنزع عسكرة الاقتصاد وإنهاء دور الجيش في تحديد السياسة الاقتصادية معالجة المشكلة الكبيرة، وهي ما إذا كانت سياسة النظام قادرة على تفاقم الأزمة الاقتصادية أو لا. للإجابة على هذا السؤال، لا بد من دراسة الجوانب المختلفة لسياسة النظام.

الأول، الملفت في قرض صندوق النقد الدولي بـ 3 مليارات دولار والذي جاء بعد فترة مفاوضات طويلة هو قيمته، والتي لا تكفي على الإطلاق بالنظر إلى تفاقم الأزمة وظروفها. في تقرير طويل، وبعيداً عن التقاليد وجه صندوق النقد الدولي انتقادات علنية لنموذج النظام في التعامل مع النمو الاقتصادي، مشيراً إلى ضعفه البنوي، وألقى باللوم بشكل مباشر على عائق النظام باعتباره السبب وراء الأزمة<sup>45</sup>. بالتناقض الواضح مع رواية النظام التي ألفت باللوم في الأزمة الاقتصادية لتداعيات على الحرب في أوكرانيا ووباء كوفيد-19.

كانت قد دمجت السلطات النتائج التي توصل إليها صندوق النقد الدولي في شروط القرض في وثيقة ملكية الدولة (SOP)، والمذكرة الرسمية للسياسات الاقتصادية والمالية (MEPP) والتي قدمتها الحكومة كجزء من قرض صندوق النقد الدولي بتاريخ 30 نوفمبر<sup>46</sup>. هذا إلى جانب الوعود بتقليص الحصة الاقتصادية للحكومة، والالتزام بسعر صرف مرّن، وخفض التضخم، والدين العام، وتطبيق شروط الحوكمة أدناه على جميع شركات القطاع العام، بما في ذلك الشركات المملوكة للجيش، والتي من شأنها أن تضع الشركات المملوكة للجيش في مكانها الصحيح، مثل نظيراتها المدنية، حيث تلتزم بالآتي:

- (1) تقديم الحسابات المالية نصف السنوية (مع النشر العام للبيانات)
- (2) تبني عقود أداء للإدارة على أسس الأهداف التشغيلية والمالية الرسمية

IMF,2022<sup>42</sup>Reuters,2022<sup>43</sup>Daily New Egypt,2023<sup>44</sup>IMF,2023<sup>45</sup>Sayigh Y. ,Carnegie Endowment,2023<sup>46</sup>

(3) الخضوع لرقابة أكثر مركزية في كل قطاع

(4) إجراء المشتريات العامة بطريقة تنافسية وشفافة تماماً

(5) إلغاء جميع الإعفاءات الضريبية الحالية.

وبالرغم من كل ذلك، لا توجد إشارات أو أدلة على أن هذه الشروط سيتم تنفيذها على النحو المنشود. في الواقع، كما يقول يزيد صايغ، تقوم خطة الجيش بالتميز بين القطاعات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، مع توقع أن تزيد الحكومة من تأثيرها في القطاعات الاستراتيجية، الأمر الذي يفتح المجال أمام زيادة التغلغل العسكري في تلك القطاعات. هناك أيضاً مجالات لم يتم ذكرها، مثل قطاعات العقارات والصلب والأسمت والسياسة، وهي القطاعات التي يلعب فيها الجيش دوراً رئيسياً. كما لا ينطبق إجراء التشغيل المعياري (SOP) وبرنامج MEPP أيضاً على المؤسسات العسكرية التي تتولى تنفيذ مشاريع كبيرة ولكنها غير مسجلة كشركات، وتشمل الهيئة الهندسية التابعة للجيش والهيئات العسكرية الأخرى. جدير بالذكر بأن حتى القوات الجوية داخل الجيش نشطة اقتصادياً، فهي مسؤولة بشكل مباشر عن مشروع دلتا الضخم لاستصلاح الأراضي بقيمة تبلغ 19.1 مليار دولار، بهدف معطن هو استصلاح 2.2 مليون فدان.<sup>47</sup> إن هذا الكم من الثغرات، فضلاً عن عدم إحراز أي تقدم كبير في إطار الحوكمة الشاملة للشركات المملوكة للمؤسسة العسكرية، تثير الشكوك حول عملية الإصلاح المتوقعة. وهي حقيقة لم تغب عن صندوق النقد الدولي الذي أرجأ مراجعة القروض المقررة في نهاية مارس 2023 حتى يتم تنفيذ إصلاح ملموس<sup>48</sup>. وعليه، يمكن القول بأنه بدلاً من أن يساعد قرض صندوق النقد الدولي على زيادة ثقة المستثمرين، أدى القرض إلى زيادة في تسليط الضوء على فشل النظام في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

من المهم الإشارة، إلي أن مشاعر القلق التي أعلنها صندوق النقد الدولي أيضاً انعكست على حلفاء النظام في الخليج، والذين أظهروا تردداً ملحوظاً في تقديم المساعدة للنظام<sup>49</sup>. وهو موقف مفهوم بعد أن قدمت دول الخليج مبالغ تقدر بنحو 100 مليار دولار للنظام على مدى العقد الماضي على شكل مساعدات وقروض<sup>50</sup> إلا أن النظام فشل في المقابل في خلق قاعدة مستدامة للتنمية الاقتصادية تهيء لاستقرار البلاد. ويتبدى الموقف الخليجي في مقال نشرته صحيفة وول ستريت جورنال، تحدثت فيه عن موقف يطالب فيه حلفاء النظام الخليجين بتنفيذ مجموعة من السياسات، ويقاومها النظام من الناحية الأخرى<sup>51</sup>. من بينها خفض قيمة الجنيه، وتغيير الموظفين الذين يديرون الاقتصاد، ووقف عسكرة الاقتصاد، في حين لا يلوح في الأفق أي علامات على التنفيذ من الجانب المصري. الأمر الذي أدى إلى توقف برنامج الخصخصة الذي أطلقته الحكومة، بسبب إحجام دول الخليج، ومقاومة المؤسسة العسكرية التي تعيق التقدم في هذه الإصلاحات.

Sayigh Y. ,Carnegie Endowment,2023<sup>47</sup>

Al-Jazeera,2023<sup>48</sup>

England,Al-Atrush,& Kerr,2023<sup>49</sup>

Gambrell,2023<sup>50</sup>

Said,2023<sup>51</sup>

كان أوضح مثال على هذا الاتجاه هو بيع محطات الوطنية المملوكة للجيش إلى الإمارات العربية المتحدة، حيث فشلت الصفقة بسبب ما يبدو أنه مقاومة الجيش لعملية البيع، وتعرضت الشركة لعملية تجريد للأصول، حيث تم نقل أصول الوطنية إلى سلسلة أخرى "Chill Out" المملوكة أيضاً للجيش<sup>52</sup> ونتيجة لذلك، وبعد فشل صفقة الوطنية، قامت ذراع التوزيع التابعة لشركة بترول أبوظبي الوطنية بشراء أغلبية الحصص في شركة توتال إنرجي مصر "Total Energies Egypt" مقابل مبلغ قدره 203 مليون دولار أمريكي في يوليو 2022<sup>53</sup>.

ومن أصل 10 مليار دولار أمريكي تعهدت بها المملكة العربية السعودية، لم يتحقق من إجمالي هذا المبلغ سوى 1.3 مليار دولار أمريكي، وهو ما سبقه استثمار بقيمة 2 مليار دولار أمريكي من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة<sup>54</sup>. وذلك على الرغم من التعهدات الاستثمارية التي قدمتها دول الخليج في أبريل 2022 بقيمة وصلت إلى 22 مليار دولار عندما بدأت الأزمة تلوح في الأفق<sup>55</sup> وهي التعهدات التي لم يتحقق معظمها. تجدر الإشارة إلى أن حلفاء النظام في الخليج لعبوا دوراً حاسماً في مد شريان الحياة للنظام عندما اندلعت الأزمة، حيث أودعوا مبلغ قدره 13 مليار دولار أمريكي في البنك المركزي المصري. جدير بالذكر أيضاً أن الدول العربية تمتلك حوالي 25.9% من الدين الخارجي للنظام، بما يجعلها ثاني أكبر دائن بعد المؤسسات المتعددة الأطراف<sup>56</sup>، وبالتالي فإن دعمها واستعدادها للاستثمار هو أمر بالغ الأهمية لقدرة النظام على تجاوز الأزمة. وعليه، فالحال الآن، ومن دون إصلاح جدي للسياسات الاقتصادية، فإن حلفاء النظام في الخليج ليسوا على استعداد للقيام بالاستثمارات اللازمة لتلبية الاحتياجات المالية للنظام.

أدى غياب الجهود الجادة للإصلاح، وعدم رغبة حلفاء النظام في الخليج في تقديم مساعدات غير مشروطة، إلى خلق دورة معرزة من الضغط على العملية المحلية "الجنيه"، وفقد ثقة المستثمرين، وزيادة أسعار الفائدة، وفقدان الوصول إلى أسواق الدين. كل هذه العوامل عملت على تعزيز وتعميق الأزمة. برز كل هذا في شهر أبريل، عندما حاولت الحكومة طرح سندات بقيمة 3 مليارات جنيه، كما تمت الإشارة إليه أعلاه، وكان العرض فاشلاً، حيث اجتذب فقط 0.04% من المبلغ المطلوب. ويُعزى فشل الطرح إلى مخاوف المستثمرين من انخفاض وشيك في قيمة الجنيه، مما أدى إلى طلب المستثمرين تحقيق عائد بنسبة 28%، حيث قبلت الحكومة العرض الوحيد بنسبة 21.7% فقط<sup>57</sup>.

Sayigh Y. ,Carnegie Endowment,2023<sup>52</sup>

Enterprise,2022<sup>53</sup>

Magdy,Bloomberg,2022<sup>54</sup>

Español,Al-Monitor,2022<sup>55</sup>

Magdy & Westall,Bloomberg,2023<sup>56</sup>

Idayu Ismail & El-Tablawy,2023<sup>57</sup>

كان هذا بمثابة تلخيص لديناميكيات الأزمة، حيث ظهر تأثير كرة الثلج نتيجة للافتقار إلى الإرادة السياسية للإصلاح، يضاف إليه طلب المستثمرين الدوليين لزيادة العائدات والذي أدى إلى ممارسة المزيد من الضغوط على ميزانية الدولة المصرية التي تتعرض بالفعل لضغوط كبيرة. يوضح مشروع الموازنة للسنة المالية 23/24 أن 49.2% من دخل الحكومة يتم التخطيط له من خلال إصدار ديون جديدة، في حين أن سداد القروض والفوائد سوف يستهلك 56% من إجمالي النفقات الحكومية.<sup>58</sup> في هذه المرحلة، يفترض النظام فقط لمواكبة التزامات الديون القديمة، وإذا تم تقييد الوصول إلى الدين الجديد فإن خطر التخلف عن السداد يرتفع بشكل كبير، مع ما يترتب على ذلك من عواقب كارثية محتملة.

وكما هو جلي الآن، ليس هناك ما يشير إلى أن النظام لديه من الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاح المطلوب أو تغيير سياسة الحكم. في الواقع، في حين يبدو أن النظام يراهن على فكرة مفادها أن مصر أكبر من أن يُسمح لها بالفشل، وأن حلفاء النظام سوف يتدخلون في اللحظة الأخيرة لوقف الانهيار. وحتى لو كان الأمر كذلك، فإن هذا لا يعني أن معاناة غالبية المصريين الاقتصادية لن تكون عميقة وطويلة الأمد. إن الأزمة لم تنته بعد، وستكون عواقبها طويلة الأمد ولن تتضح إلا على المدى الطويل.

### سياسات مقترحة

يقدم هذا القسم مجموعة من السياسات المقترحة بها، والتي يمكن أن تكون نقطة انطلاق في مواجهة تفاقم الأزمة. إلا أنه يجب ملاحظة ما يلي:

- بالنظر إلى عمق الأزمة فإنه لا توجد حلول سريعة، كما أنه من المرجح أن تستمر الأزمة في المستقبل المنظور، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على مستقبل مصر.
- تفترض التوصيات المقترحة في هذا القسم أن هناك تحولاً عميقاً حدث بالفعل في النظام السياسي، مع ظهور توازن مدني قوي قادر على مواجهة هيمنة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية. فبدون هذا التحول، سيكون من الصعب للغاية تنفيذ التوصيات المقدمة.
- مدي عمق الأزمة لا يزال غير واضح تماماً بسبب غياب البيانات الكاملة والشفافة حول حجم الديون وغموض التقارير والسياسات الحكومية. فهذه التوصيات تمت فقط بناءً على البيانات المتاحة وقت كتابة هذا التقرير.

التوصيات هي كما يلي:



## • توصيات قصيرة المدى

- **ضبط وضع المالية العامة وتوحيد الميزانية:** الخطوة الأولى في التصدي للأزمة هي الفهم والتحليل الكامل للموارد الوطنية الموجودة بالفعل. الأمر الذي يفرض أن تكون جميع الموارد العامة جزءاً لا يتجزأ من ميزانية الدولة، بما في ذلك موارد الصناديق الخاصة، وحسابات الأجهزة الأمنية. بالرغم من أن قيمة الأموال المتاحة غير معروفة، لكن بناءً على تحقيق أجري عام 2014، تبلغ قيمة الأموال الخاصة 9.4 مليار دولار أمريكي<sup>59</sup>. يجب أن تكون بيانات كل الأموال متاحة للعامة ومتاحة للاستخدام من قبل السلطات المدنية لمواجهة الأزمة.
- **مراجعة جدوى المشاريع الوطنية:** يجب إجراء مراجعة فورية لمختلف المشاريع الوطنية على الفور وإيقاف المشاريع الضخمة التي لا تحتاز دراسات الجدوى المناسبة. أما بالنسبة للمشاريع الجديدة، يجب أن تبدأ عملية الزيادة التدريجية للبيروقراطية المدنية لتحل محل الجيش باعتبارهم المحرك الرئيسي لهذه المشاريع.
- **إعادة هيكلة الشركات المملوكة للجيش:** يجب إعادة الهيكلة الفورية للشركات المملوكة للجيش تحت شركة قابضة عامة خاضعة لسيطرة مدنية. ستوفر هذه الشركة القابضة الشفافية اللازمة في عمل هذه الشركات، وتكون بمثابة خطوة وسيطة قبل اتخاذ قرارات الاحتفاظ بالشركات المعنية أو سحب الاستثمارات منها أو إعادة هيكلتها. وهو الاقتراح قدمه يزيد صايغ<sup>60</sup> ويتوافق أيضاً مع مطالب صندوق النقد الدولي .
- **هياكل محوكة:** ستفرض إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية تغييرات في هيكل الحكم. الأمر الذي يستلزم إنهاء عقود الأعمال الخالية من العطاءات، وإنشاء تقارير محاسبية ومالية مناسبة تغطي أداء الشركات المعنية، بالإضافة إلى إتاحة نتائج هذه التقارير للجمهور والمستثمرين. فضلاً عن إجراء تعديلات على الإطار القانوني الذي يمنح الشركات المملوكة للجيش ميزة تنافسية على نظيرتها المدنية.
- **الإصلاح الضريبي:** يتم إلغاء جميع الإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات المملوكة للجيش على الفور.
- **الإصلاح القانوني:** هناك حاجة إلى إدخال تعديلات كاملة على التعديلات القانونية والدستورية الأخيرة التي أضعفت هيئات مراقبة مكافحة الفساد، ودور مجلس الدولة، والسلطة القضائية عامة، وذلك كخطوة أولية لوقف التعديلات المحتملة

Manek & Jermey, 2015<sup>59</sup>Sayigh Y., Carnegie Endowment, 2022<sup>60</sup>

للأجهزة الأمنية على المجال الاقتصادي، وطريقة صياغة توازن مع المؤسسة العسكرية.

• **إعادة هيكلة الديون:** يركز هذا الاقتراح على تقييم مدى استدامة الدين، وهو تقييم غير واضح في الوقت الحالي. فإذا ثبت أن الدين غير مستدام، فقد تكون هناك حاجة إلى مفاوضات صعبة مع دائني النظام من أجل إعادة هيكلة الدين. وهذه عملية لا ينبغي الاستخفاف بها، ويجب الشروع فيها عند الضرورة القصوى. حيث من المحتمل أن تستبعض إجراءات تقشفية صعبة للغاية سيتم فرضها على البلاد، بتداعياتها التي قد تؤدي إلى تفكك اجتماعي هائل وزيادة معدلات الفقر.

## • توصيات طويلة المدى

• **تفكيك جمهورية الضباط:** يستلزم ذلك التراجع عن النزوع نحو عسكرة جهاز الدولة والتخلي عن سياسة مبارك المتمثلة في تعيين ضباط عسكريين متقاعدین في الجهاز الإداري والقطاع العام. ستكون عملية طويلة الأمد وتتطلب مراجعة جهاز الدولة بأكمله، وتحديد المناصب التي يشغلها الضباط المتقاعدين ووضع برنامج للتخلص التدريجي منهم. تم وضع هذا كحل طويل المدى نظراً لتعقيد المهمة والمقاومة المتوقعة من جراء تنفيذ مثل هذه السياسة.

• **لامركزية الحكم المحلي:** النموذج الحالي للحكومة المحلية في مصر هرمي وتتم عملية التعيين من قبل المسؤولين التنفيذيين، بدءاً من مستوى المحافظ إلى رئيس القرية. الأمر الذي يحول الحكومة المحلية إلى شبكة زبائنية ضخمة، وهو العنصر الحاسم في دستور جمهورية الضباط. هناك حاجة إلى إصلاح جذري في هذه النقطة لتحقيق اللامركزية في الحكم المحلي، والسماح لمسؤولين مدنيين منتخبين بشغل المناصب السياسية، بدلاً من أعضاء آخرين معينين من قبل الأجهزة الأمنية.

• **الاستثمار في قطاعات تجارية/ قابلة للتداول:** تحويل تركيز السياسة الاستثمارية من قطاع العقارات والتشييد (القطاعات غير القابلة للتداول) إلى القطاع القابل للتداول كما أوصى عمرو عادلي<sup>61</sup> وستكون هذه خطوة أولى نحو حل مشاكل العملة الصعبة المزمنا التي تعاني منها مصر منذ عقود.

• **دعم القطاع الخاص:** إحداث تحول في سياسة الاستثمار لتقديم الدعم للقطاع الخاص الذي تعرض لضغوط هائلة خلال السنوات القليلة الماضية. ويركز على

Adly, Carnegie Endowment, 2023<sup>61</sup>

التحول نحو المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتي تشكل العمود الفقري للقطاع الخاص في مصر. بما يستلزم وضع استراتيجية لصالح الشركات الصغيرة للسماح لها بالنمو، وتحل المشكلات الأساسية التي تواجهها، مثل الحصول على الائتمان والأراضي، وذلك بناءً على النتائج التي توصل إليها عمرو عدلي<sup>62</sup>.

• الاستثمار في رأس المال البشري: أساس أي تنمية اقتصادية مستدامة هو وجود قوة عمل صحية ومنتجة. ومن ثم فإن زيادة الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية هو أمر حيوي، وليس ترفاً كما يفترض النظام الحالي.

تجدر الإشارة إلي أن التوصيات المذكورة أعلاه هي مقترحات وتتطلب المزيد من البحث من أجل التوصل إلى توصيات أكثر تفصيلاً وجاهزية للتنفيذ.

## مراجع

- أيليسكي، ب. (2023، 24 أبريل). بلومبرج Bloomberg . تم الرجوع إلي: بلومبرج [https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-04-24/s-p-takes-grim-view-of-egypt-reserves-pound-in-lowering-outlook?utm\\_source=website&utm\\_medium=share&utm\\_campaign=facebook&fbclid=IwAR2DGYH22VTX2317d0KcVaEOtmriL8T6u8HeqL3\\_dV0SqqBp-KRSibsWKK8](https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-04-24/s-p-takes-grim-view-of-egypt-reserves-pound-in-lowering-outlook?utm_source=website&utm_medium=share&utm_campaign=facebook&fbclid=IwAR2DGYH22VTX2317d0KcVaEOtmriL8T6u8HeqL3_dV0SqqBp-KRSibsWKK8)
- عدلي، ع. (2020). الرأسمالية المشقوقة. مطبعة جامعة ستانفورد.
- عدلي، ع. (2023، 8 مايو). وقف كارنيجي . تم الرجوع إلي مؤسسة كارنيجي <https://carnegie-mec.org/2023/05/08/crowding-egypt-s-private-sector-in-not-out-pub-89640>
- الجزيرة. (2023، 11 يناير). الجزيرة. تم الرجوع إلي الجزيرة <https://www.aljazeera.com/news/2023/1/11/egyptian-pound-has-lost-half-of-its-value-since-march>
- الجزيرة. (2023، 17 أبريل). الجزيرة. تم الرجوع إلي الجزيرة <https://www.aljazeera.com/economy/2023/4/17/imf-wants-egypt-to-make-reforms-before-bailout-review-report>
- AP News . (2023، 10 مارس). تم الرجوع إلي AP News <https://apnews.com/article/egypt-inflation-prices-economy-elsissied43b284bb6939582f70203ec366490d>
- بهجت، ح. (2016، 14 مارس). مدى مصر. تم الرجوع إلي مدى مصر <https://www.madamasr.com/en/2016/03/14/feature/politics/anatomy-of-an-election/>
- الأعمال اليوم Business Today . (2023، 29 يناير). الأعمال اليوم . تم الرجوع إلي Business Today: <https://www.businesstodayegypt.com/Article/1/1966/Egypt%E2%80%99s-Import-backlog-is-cleared-potentially-lowering-prices-PM#:~:text=ال20%20import%20backlog%20is%20%20%20مدبولي%20.20>
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2019). تقرير عن الدخل والنفقات والاستهلاك. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2020). تقرير عن الدخل والنفقات والاستهلاك. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- ديلي نيوز ايجيبت. (2023، 8 فبراير). ديلي نيوز ايجيبت . تم الرجوع إلي ديلي نيوز ايجيبت <https://www.dailynewsegypt.com/2023/02/08/egypt-offers-32-state-run-companies-to-private-investors-within-a-year/>
- دياب، أسامة. (2023، 5 مارس). ماناسا . تم الرجوع إلي موقع المنصة <https://manassa.news/stories/9845>
- موقع EGY law . (2016، 29 مارس). EGY law . تم الرجوع إلي <https://egy.law.site.wordpress.com/2016/03/29/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-892015-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%B9%D9%81%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D8%A4%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A3/>
- ايجيبت انديبننت Egypt Independent . (2019، 6 ديسمبر). Egypt Independent . تم الرجوع إلي ايجيبت إنديبننت <https://egyptindependent.com/almost-half-of-land-sold-for-first-phase-of-egypts-new-capital>
- ايجيبت انديبننت Egypt Independent .. (2019، 6 ديسمبر). Egypt Independent . تم الرجوع إلي ايجيبت إنديبننت <https://egyptindependent.com/almost-half-of-land-sold-for-first-phase-of-egypts-new-capital>
- انجلاند، أ. (2022، 30 أكتوبر). فاينانشيال تايمز Financial Times . تم الرجوع إلي فاينانشيال تايمز <https://www.ft.com/content/03533d92-4a71-43fc-b885-27dcb962d4e8>
- إنجلترا، أ.، الأتروش، س.، وكير، س. (2023، 28 أبريل). فاينانشيال تايمز Financial Times . تم الرجوع إلي فاينانشيال تايمز <https://www.ft.com/content/4875b0b6-3a75-47fc-879e-36c0046fe952>
- انتربرايس Enterprise . (2022، 14 أغسطس). Enterprise . تم الرجوع إلي إنتربرايس <https://enterprise.press/2022/08/14/the-cabinet/>
- انتربرايس Enterprise . (2022، 31 يوليو). Enterprise . تم الرجوع إلي إنتربرايس

<https://enterprise.press/stories/2022/07/31/adnoc-is-buying-50-of-filling-station-chain-totalenergies-egypt-76795/>

- إسبانيول، م. (2022). المونيتور . تم الرجوع إلي المونيتور  
<https://www.al-monitor.com/pro/memos/return-hot-money-foreshadows-even-more-debt-egypt#:~:text=In%202021%2F2022%20financial%20the%20CBE.%20إلى%20ل%20وفقاً%202022%2C%20>
- إسبانيول، م. (2022، 11 أبريل). المونيتور . تم الرجوع إلي المونيتور  
<https://www.al-monitor.com/originals/2022/04/gulf-states-give-egypt-22-billion-mitigate-fallout-ukraine-war>
- فتحة، أ. (2015، 5 أغسطس). بلومبرج Bloomberg . تم الرجوع بلومبرج  
<https://www.bloomberg.com/news/articles/2015-08-04/egypt-shows-off-8-billion-suez-canal-gift-world-may-not-need>
- فيتش Fitch . (2023، 8 يناير). فيتش Fitch . تم الرجوع إلي وكالة فيتش  
<https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/egypt-faces-tough-adjustments-amid-external-financing-challenges-18-01-2023#:~:text=Fitch%20forecasts%20Egypt's%20external%20financing,likely%20to%20be%20rolled%20over.>
- جامبريل، ج. (2023، 13 فبراير) أسوشيتد برس. تم الرجوع إلي وكالة أسوشيتد برس  
<https://apnews.com/article/russia-ukraine-politics-egypt-Government-united-arab-emirates-2e2e35a90ff6a77a83d9749b91d06a37>
- هندأوي، ح. (2023، 15 مارس). ذا ناشيونال. تم الرجوع إلي ذا ناشيونال  
<https://www.thenationalnews.com/business/2023/03/15/egypts-pound-under-renewed-pressure-as-dollar-shortage-persists/>
- Idayu Idayu Ismail, N., والطبلاوي، ت. (2023، 4 أبريل). بلومبرج . تم الرجوع إلي بلومبرج  
<https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-04-04/egypt-s-35-000-bond-sale-shows-currency-risk-sapping-demand>
- صندوق النقد الدولي. (2022، 16 ديسمبر). صندوق النقد الدولي . تم الرجوع إلي صندوق النقد الدولي  
<https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/12/16/pr22441-egypt-imf-executive-board-approves-46-month-usd3b-extended-arrangement>
- صندوق النقد الدولي. (2023، 10 يناير). صندوق النقد الدولي . تم الرجوع إلي صندوق النقد الدولي  
<https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/01/06/Arab-Republic-of-Egypt-Request-for-Extended-Arrangement-Under-the-Extended-Fund-Facility-527849>

- إسماعيل، (2023، NI، 13 أبريل). بلومبرج . تم الرجوع إلي بلومبرج <https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-04-13/egypt-pound-hedging-frenzy-unmasks-growing-devaluation-anxiety>
- إسماعيل، ن.، والطبلاوي، ت. (2023، 3 أبريل). بلومبرج . تم الرجوع إلي بلومبرج <https://www.bnnbloomberg.ca/egypt-s-35-000-bond-sale-shows-currency-risk-sapping-demand-1.1904325>
- كساب، ب. (2023، 11 مايو). مدى مصر . تم الرجوع إلي مدى مصر [https://mada35.appspot.com/www.madamasr.com/en/2023/05/11/news/u%20fy-2023-24-draft-budget-new-debt-to-pay-old-debt/?fbclid=IwAR3x-ZijacUXttsh-A3DJRmWhjva7dS0dSHo2dKiqI\\_zK6YXBk5WMcogPZk](https://mada35.appspot.com/www.madamasr.com/en/2023/05/11/news/u%20fy-2023-24-draft-budget-new-debt-to-pay-old-debt/?fbclid=IwAR3x-ZijacUXttsh-A3DJRmWhjva7dS0dSHo2dKiqI_zK6YXBk5WMcogPZk)
- مدى مصر. (2019، 19 أكتوبر). مدى مصر . تم الرجوع إلي مدى مصر <https://www.madamasr.com/en/2019/10/01/feature/politics/a-presidential-directive-to-freeze-parliament/>
- مجدي، م. (2022، 10 أغسطس). بلومبرج . تم الرجوع إلي بلومبرج <https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-08-10/saudi-wealth-fund-unit-buys-egypt-firm-stakes-for-1-3-billion>
- مجدي، م.، Westall, S. (2023، 23 فبراير). بلومبرج . تم الرجوع إلي بلومبرج <https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-02-24/gulf-states-play-hardball-over-sending-billions-to-rescue-egypt>
- Manek, N., & Jerney, H. (2015، 09 يوليو). مؤسسة كارنيجي . تم الرجوع إلي مؤسسة كارنيجي <https://carnegieendowment.org/sada/60660>
- مصراوي. (2016، 29 مارس). مصراوي . تم الحصول عليه من مصراوي [https://www.masrawy.com/News/News\\_Egypt/details/2016/3/29/777583/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B9%D8%B2%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%87%D8%B4%D8%A7%D9%85-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A8%D9%87](https://www.masrawy.com/News/News_Egypt/details/2016/3/29/777583/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B9%D8%B2%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%87%D8%B4%D8%A7%D9%85-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A8%D9%87)
- ميدل إيست آي. (2016، 18 يناير). ميدل إيست آي. تم الرجوع إلي موقع ميدل إيست آي <https://www.middleeasteye.net/news/egyptian-parliament-approves-dozens-laws-first-voting-session>
- مرسي، أ. (2021، 26 مارس). TIMEP . تم الرجوع إلي <https://timep.org/2021/03/26/egypts-elections-and-parliament-old-habits-never-die/>

- رويترز. (2020، 10 ديسمبر). رويترز . تم الرجوع إلي رويترز <https://www.reuters.com/article/egypt-election-int-idUSKBN28O2T0>
- رويترز. (2022، 5 ديسمبر). رويترز . تم الرجوع إلي رويترز <https://www.reuters.com/world/middle-east/egypt-private-sector-shrinks-november-after-devaluation-pmi-2022-12-05/>
- رويترز. (2022، 15 مايو). رويترز. تم الرجوع إلي رويترز <https://www.reuters.com/world/middle-east/egypts-pm-wants-boost-private-sector-investments-2022-05-15/>
- رويترز. (2023، 4 يناير). رويترز . تم الرجوع إلي رويترز <https://www.reuters.com/article/egypt-economy-pmi-idUSKBN2TJ04Y>
- رويترز. (2023، 10 أبريل). رويترز . تم الرجوع إلي رويترز <https://www.reuters.com/world/africa/egypts-headline-inflation-rate-increased-327-march-2023-04-10/>
- S. Roll. (2022). قروض للرئيس. برلين: المعهد الألماني.
- Saba, Y. (2023، 21 فبراير). رويترز . تم الرجوع إلي رويترز <https://www.reuters.com/markets/rates-bonds/egypt-raise-15-billion-with-debut-sukuk-11-yield-2023-02-21/>
- سعيد، س. (2023، 7 أبريل). وول ستريت جورنال . تم الرجوع إلي وول ستريت جورنال <https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-gulf-countries-want-better-returns-for-bailing-out-egypt-e6e8b047>
- صايغ، ي. (2012). فوق دولة جمهورية الضباط في مصر . مؤسسة كارنيجي.
- صايغ، ي. (2019). أصحاب الجمهورية: تشريح الاقتصاد العسكري في مصر. مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.
- صايغ، ي. (2022، 23 يناير). مؤسسة كارنيجي . تم الرجوع إلي مؤسسة كارنيجي <https://carnegie-mec.org/2022/01/31/retain-restructure-or-divest-policy-options-for-egypt-s-military-economy-pub-86232>
- صايغ، ي. (2023، 8 مايو). مؤسسة كارنيجي . تم الرجوع إلي مؤسسة كارنيجي <https://carnegie-mec.org/2023/05/08/egypt-s-state-ownership-policy-and-military-economy-irreconcilable-gap-pub-89642>
- صايغ، ي. (2023، 12 يناير). مؤسسة كارنيجي . تم الرجوع إلي مؤسسة كارنيجي <https://carnegie-mec.org/diwan/88785>



- Shan, L. Y. (2023, 4 أبريل). CNBC. تم الرجوع إلي <https://www.cnbc.com/2023/04/05/the-egyptian-pound-is-amongst-the-worst-performing-currencies-in-2023.html>
- Song, Z. (2023, 8 فبراير). Bloomberg. تم الرجوع إلي بلومبرج <https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-02-07/egypt-downgraded-by-moody-s-as-economy-s-growth-model-shifts#:~:text=Egypt's%20credit%20rating%20was%20downgraded,and%20on%20par%20with%20Angola.>
- Trading Economics (2023, 23 أبريل). Trading Economics تم الرجوع إلي <https://tradingeconomics.com/egypt/current-account-to-gdp>
- VOX (2019, 30 يوليو). VOX. تم الرجوع إلي [https://www.voanews.com/a/middle-east\\_egypt-third-population-lives-poorly/6172941.html#:~:text=The%20report%20said%2032.5%25%20of,than%20a%20dollar%20a%20day.](https://www.voanews.com/a/middle-east_egypt-third-population-lives-poorly/6172941.html#:~:text=The%20report%20said%2032.5%25%20of,than%20a%20dollar%20a%20day.)
- وهبة، علي، والطبلاوي، ت. (2022, 26 ديسمبر). Bloomberg. تم الرجوع إلي بلومبرج <https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-12-26/egypt-banks-to-help-clear-import-backlog-within-days-sisi-says>
- زينب، ج. (2022, 13 أغسطس). الأهرام. منقول من الأهرام <https://english.ahram.org.eg/News/473106.aspx>